

أشعبان محمد الجهاني
قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف
التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة
من قائمة التدفقات النقدية.

ملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية. ولتحقيق هدف البحث تمت صياغة فرضية رئيسية واحدة وثلاث فرضيات فرعية. وبلغ عدد المصارف المشاركة في البحث ثلاثة مصارف تجارية تقع إداراتها العامة بالمنطقة الشرقية، وقد اعتمد البحث على وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة، واستخدم الباحث كل من الإحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل البيانات. وقد توصل البحث إلى نتائج مفادها عدم إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية. وأوصى البحث بضرورة توعية مسؤولي متخذي قرارات منح الائتمان في هذه المصارف بدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية وانعكاسها على الأداء المصرفي، وضرورة توجيه اهتمامهم نحو أهمية تلك المؤشرات وآثارها على القرار الائتماني.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات المالية، قائمة التدفقات النقدية، قرار منح الائتمان.

1. مقدمة:

وتُعزى أهمية استخدام المؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في الحصول على معلومات مالية مفصلة لا تظهر في قائمة الدخل والمركز المالي، حيث وجدت قائمة التدفقات النقدية القبول من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. وفي عام 1987م أصدر مجلس المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) المعيار المحاسبي رقم (95)، والذي بموجبيه يتم إحلال قائمة التدفقات النقدية بقائمة التغيرات في المركز المالي، وفي عام 1992م تم تبني المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) ضرورة إلزام

تعدد قرارات منح الائتمان المصرفي من القرارات التي تحتاج إلى دراسة من قبل مسؤولي الائتمان بالمصارف التجارية، حيث تتخذ قرارات منح الائتمان بناء على مبادئ ومعايير وأسس علمية يتم التعرف عليها عن طريق مؤشرات مالية كالمؤشرات المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، وتعتبر هذه المؤشرات بمثابة المرشد لإدارة المصارف في الاستخدام الأمثل لمواردها، كما تساعد قائمة التدفقات النقدية مستخدميه على معرفة قدرة الشركة على توفير نقدية كافية قادرة على سداد التزاماتها سواء قصيرة الأجل أم طويلة الأجل.

شركات الأعمال بإعداد قائمة التدفقات النقدية.

2. الدراسات السابقة:

قُسمت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذا البحث وفقاً لترتيبها الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وذلك بهدف تدعيم مشكلة البحث والاعتماد عليها في صياغة أسئلة استمارة الاستبيان، وذلك على النحو التالي:

1. دراسة مطر وعبيدات (2007)، التي استهدفت التعرف على دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق، وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وقد توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ساهمت بشكل واضح في تحسين القدرة التنبؤية للنموذج المبني على أساس الاستحقاق.

2. دراسة علي (2009)، التي حاولت من جانبها التعرف على دور تحليل قائمة التدفقات النقدية المنشورة من خلال المؤشرات التي توضح مواطن الضعف والخلل في الأداء المالي، ومدى الاستفادة منها وحدود استخداماتها، في مصرف درمان الوطني في السودان. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات لا تقوم بتقديم قائمة التدفقات النقدية عند طلب منح الائتمان المصرفي، وتعتمد المصارف على تحليل القوائم المالية الأخرى، كقائمتي المركز المالي والدخل عند منح الائتمان المصرفي بدلا من قائمة التدفقات النقدية.

3. دراسة ملوالعين (2011)، التي استهدفت قياس دور المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي، للشركات الصناعية المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ذات كفاية وفاعلية، للتنبؤ بالفشل المالي للشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.

4. دراسة الفرجاني (2013)، التي سعت بصورة أساسية لمعرفة مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للنسب المالية الأساسية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على متخذي القرار الائتماني بالمصارف التجارية، وتضمنت الدراسة المتغيرات التالية من نسب السيولة، نسب النشاط، نسب الربحية، نسب الهيكل التمويلي. وتوصلت الدراسة إلى أن متخذي القرار الائتماني بالمصارف التجارية يدركون نسب الربحية فقط.

5. دراسة بابكر (2014)، التي قامت بدراسة جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية في المصارف السودانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل، ويسهم في الحد من مخاطر الفشل المالي، وتؤثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية القرارات الاستثمارية والتمويلية وتسهم في تقليل المخاطر المالية.

3. مشكلة البحث:

تقوم المصارف التجارية عند منح التسهيلات الائتمانية للعملاء باتباع أساليب مختلفة، للحصول على معلومات عن العميل طالب الائتمان، سواء كانت هذه المعلومات شخصية كالسمعة التجارية، أم معلومات مالية عن طريق دراسة جدوى اقتصادية وقوائم مالية، لمعرفة نسب ومؤشرات معينة يستدل منها على حقيقة الوضع المالي للعميل طالب الائتمان (الكلوت، 2005).

ونظرا لأن القوائم المالية التقليدية بما فيها (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) توضحان مدى تأثير نشاط الشركة على كل من الأصول والخصوم من جهة والإيرادات والمصروفات من جهة أخرى، فإن قائمة التدفق النقدي توضح التغيرات المالية التي حدثت في الشركة خلال فترة معينة من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

كما أن المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية التقليدية لا تعكس الوضع المالي للشركة بصورة حقيقية، حيث أن رقم صافي الربح الذي تظهره قائمة الدخل لا يعبر عن القيمة الحقيقية في التدفق النقدي الذي اكتسبته الشركة خلال الفترة المالية، وأن المركز المالي الذي تصوره ميزانية الشركة في نهاية الفترة المالية لا يعبر أيضا عن مركزها النقدي في نهاية تلك الفترة.

ومن هنا فإن المؤشرات المالية المشتقة والمؤشرات المالية المستخلصة

6. دراسة عبدالمجيد (2016)، التي

استهدفت التعرف على مدى تأثير مقاييس أداء الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في قرارات منح الائتمان المصرفي، وكذلك التعرف على مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومدى إسهامها في اتخاذ القرارات الائتمانية في المصارف السودانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على معلومات مقاييس الأداء المالي لقائمة التدفقات النقدية يضمن سلامة القرارات الائتمانية، ويوفر مؤشر التغطية النقدية معلومات عن جودة ربحية المنشأة، ويؤثر انخفاض مؤشر النقدية التشغيلية على سلامة القرارات الائتمانية، كما يؤثر انخفاض مؤشر القوة الإيرادية لأنشطة الاستثمار على كفاءة القرارات الائتمانية.

من خلال ما تم استعراضه من دراسات سابقة، يمكن الإشارة إلى أن ما يميز البحث الحالي عن هذه الدراسات أنه لم تتم دراسة هذا الموضوع في إطار البيئة الليبية في ظل مجموعة الدراسات التي أتاحت للباحث.

ونظرا لأهمية قائمة التدفقات النقدية ودور المؤشرات المالية المشتقة منها، فإن البحث يبحث في مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية".

- الفرضية الفرعية الثالثة:

"لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية".

5. هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية والمتعلقة بـ (الأنشطة التشغيلية، والأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية).

6. أهمية البحث:

1. الأهمية النظرية: تتمثل الأهمية النظرية لهذا البحث في فتح المجال أمام الباحثين للقيام بأبحاث لتطوير عمل المصارف الليبية فيما يتعلق بنشاط منح الائتمان.

2. الأهمية التطبيقية: وتتمثل في معرفة مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، والتي تمكن إدارات المصارف من اكتشاف الفرص المناسبة للاستثمار وتجنب التهديدات المحتملة والتصدي لها.

من قائمة التدفقات النقدية تعبر بصورة أوضح عن تقييم الأداء المالي للعمليات والتنبؤ بقدرته على السداد.

بناء على ما سبق فإنه يمكن أن نتساءل عن واقع الأمر في البيئة الليبية من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

هل يدرك مسؤولو منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث دور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية؟

4. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

"لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية".

ولاختبار هذه الفرضية تم اشتقاق ثلاث فرضيات فرعية على النحو التالي:

- الفرضية الفرعية الأولى:

"لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية".

- الفرضية الفرعية الثانية:

"لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من

7. الإطار النظري للبحث:

■ قائمة التدفقات النقدية:

تعتبر قائمة التدفقات النقدية القائمة الثالثة بعد قائمتي الدخل والمركز المالي التي تعطي معلومات ملائمة لمتخذي القرار، والأكثر استخداماً في محاولة تقدير كفاءة المنشأة، لذلك أصبحت جزءاً من البيانات المالية التي يتوجب على منظمة الأعمال تقديمها (سمير، 2013).

كما تُعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية المهمة التي تنص المعايير المحاسبية على ضرورة إعدادها، وذلك لأنها توفر معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات وكذلك الاستفادة من تلك المعلومات في تقييم المنشآت.

ويُعرف زوبي (2000: 27) قائمة التدفقات النقدية بأنها: قائمة تبين المقبوضات في شكل تدفقات نقدية داخلية والمدفوعات في شكل تدفقات نقدية خارجية، للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة (تشغيل، استثمار، تمويل) وذلك خلال فترة زمنية معينة.

كما عرف حجازي (2011: 69) قائمة التدفقات النقدية بأنها:

قائمة يتم فيها تلخيص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، تمارس خلالها المنشأة أنشطتها العادية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل، فهي توفر معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

من هنا يمكن القول بأن الهدف الأساسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير المعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية للشركة، خلال الفترة التي حصلت فيها التدفقات، أي أنها تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية في تقييم قدرة الشركة على تدبير النقدية الكافية في الأجل القصير والأجل الطويل (دهمش وآخرون، 1999).

وفيما يلي استعراض لتصنيف قائمة التدفقات النقدية، الأنشطة التشغيلية، الأنشطة الاستثمارية، والأنشطة التمويلية.

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

هي مقياس لقدرة المنشأة على المحافظة على قدرتها التشغيلية ودعم الأنشطة الأخرى (نصر الدين وآخرون، 2010)، ويقصد بها التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة، ولضمان نجاح المنشأة لابد أن تكون التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية أكبر من التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية (Daniel and Glenn, 1990).

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

تتمثل في الأنشطة المتعلقة بشراء الأصول طويلة الأجل وبيعها، وشراء الاستثمارات المالية وغيرها من الاستثمارات، التي لا تدخل في البنود كنقد

■ مؤشرات السيولة المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:

يُعرف شنوف (2009: 200) السيولة بأنها:

مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة وشبه السائلة كالأصول المتداولة.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة الشركة:

1. مؤشر تغطية النقدية.
 2. مؤشر المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون.
 3. مؤشر التوزيعات النقدية.
 4. مؤشر كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
 5. مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الالتزامات المتداولة.
 6. مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل.
 7. مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية.
- #### ■ مؤشرات الربحية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية:

تشير مؤشرات الربحية إلى مدى أهمية ارتفاع النقدية المحصلة خلال السنة

مكاف، حيث تبين مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية (أبونصار وحמידان، 2002).

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

وهي الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الإقراض التي تقوم بها الشركة، وهو النشاط الذي يرتبط بالحصول على موارد التمويل للأصول عن طريق إصدار أسهم أو قروض، وتعتبر التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية مفيدة في التنبؤ بمطالبات مقدمي رأس مال المشروع في المستقبل (أحمد، 2008).

■ أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية كما أوردها مطر (2003: 161) في:

1. توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية.
2. أكثر ملاءمة في تحديد نقاط القوة والضعف في أنشطة المنشأة، وذلك بما تحتويه من معلومات.
3. تمكن متخذي القرارات من تقييم المركز المالي للمنشأة (الصبان وآخرون، 2000).

في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر، وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على كل من مفهوم الائتمان والسلف.

كما عرف السيبي (2004: 15) الائتمان على أنه:

الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزامه، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف.

■ أسس منح الائتمان:

يجب أن يتم الائتمان المصرفي استنادا إلى قواعد وأسس ثابتة ومتعارف عليها، وهي وفقا لـ الدغيم وآخرون (2006: 195):

1- توفر الأمان لأموال المصرف: وذلك يعني اطمئنان المصرف إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2- تحقيق الربح: والهدف من ذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة،

من الأنشطة التشغيلية للشركة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي، ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، بينما إذا تحقق الدخل بموجب مبدأ الاستحقاق فذلك لا يعني تحقيق تدفق نقدي مرتفع، ومن أهم المؤشرات التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم ربحية الشركة وفقا لـ سمي (2013) ما يلي:

1. مؤشر دليل النشاط التشغيلي.
2. مؤشر النقدية التشغيلي.
3. مؤشر التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات.
4. مؤشر العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية.
5. مؤشر العائد على الأصول من التدفقات النقدية التشغيلية.
6. مؤشر التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي.
7. مؤشر الفوائد والتوزيعات النقدية.

■ مفهوم الائتمان المصرفي:

عرف العديد من الكتاب الإئتمان بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الدارس في هذا المجال، ومن هذه التعريفات تعريف عبد الحميد (2000: 103)، الذي عرف الائتمان المصرفي بأنه:

تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط

■ المخاطر الائتمانية:

تعتبر المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية إضافة إلى مخاطر أخرى كمخاطر السيولة، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التشغيل، ومخاطر السوق.

ويُعرف قويدر (2014: 51) المخاطر بصفة عامة على أنها:

احتمال التعرض لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو هي تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين. وتُعرف المخاطر المصرفية على أنها احتمال تعرض المصرف لمخاطر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثماراته مما يؤثر سلباً على تحقيق أهداف المصرف المرجوة.

كما يُعرف مفتاح ومعارفي (2007: 3) المخاطر الائتمانية بأنها:

خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى المصرف المقترض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافية.

3- السيولة: وتعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف (النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية، إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانات من المصرف لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير).

■ مفهوم الإستراتيجية الائتمانية:

يقصد بالاستراتيجية الائتمانية للمصارف بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من الأسس والمعايير والاتجاهات الإرشادية، التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام وإدارة الائتمان بشكل خاص، وبما يحقق أغراض معينة، ومنها وفقاً للحسين والدوري (2003: 126):

1. ضمان المعالجة الموحدة والموضوعية للموقف الواحد والحالات المتماثلة.
2. توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يمكنهم من العمل دون تردد أو خوف من الوقوع في الخطأ.
3. تعزيز المركز الإستراتيجي والتنافسي للمصرف في السوق المالي والمصرفي.

8. منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع البحث، كما تم استخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية في اختيار عينة البحث، والاعتماد على وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات.

■ مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من المدراء العاميين ومدراء الفروع ومدراء وموظفي إدارات الائتمان بالمصارف التجارية

الليبية العاملة والواقعة إداراتها العامة بالمنطقة الشرقية، وهي المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية، ونظرا للوقت والتكلفة والتجانس في مجتمع البحث وتشابه ظروف العمل، قام الباحث بتقسيم المجتمع الى طبقتين الأولى تخص المدراء والثانية تخص الموظفين بإدارات الائتمان، وبالتالي أخذ عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة تتناسب مع حجم الطبقة في المجتمع الكلي، وقد تم الاستعانة بالبرامج الإحصائية الجاهزة SPSS في اختبار وتحليل البيانات. ويوضح الجدول رقم (1) حجم مجتمع وعينة البحث محل الدراسة:

جدول (1): مجتمع البحث وحجم العينة

م	المجتمع	العدد في المجتمع	الوزن النسبي	حجم العينة
1	المدراء	23	29.4 %	19
2	الموظفون	55	70.6 %	45
	المجموع	78	100 %	64

بعضها بشكل كلي، وبالتالي فإن عدد الاستثمارات الصالحة للتحليل (50) استثمارا ما يمثل نسبة (78%) من إجمالي الاستثمارات الموزعة من إجمالي مفردات العينة في المصارف الثلاثة.

■ اختبار ثبات وصدق استثمار الاستبيان:

لمعرفة مدى صلاحية استثمار الاستبيان كأداة لتجميع البيانات اللازمة

وبعد تحديد مجتمع وعينة البحث بدقة، شرع الباحث في التحضير والترتيب لعملية توزيع وجمع الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة من (المدراء والموظفين بإدارات الائتمان بالمصارف التجارية عينة البحث). وبلغ مجموع الاستثمارات التي تم توزيعها على أفراد العينة في المصارف محل الدراسة (64) استثمارا، تم استرجاع (53) استبيان منها (3) استثمارات غير صالحة للتحليل الإحصائي بسبب عدم الإجابة عن

التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية تحصل على أعلى معامل ثبات بقيمة (0.944)، يليه مباشرة المحور الأول المتعلق بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، والذي تحصل على معامل الثبات بقيمة (0.903)، وتحصل المحور الثاني المتعلق بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية على معامل الثبات بقيمة (0.894). وتشير هذه المعدلات المرتفعة إلى درجة عالية من الثبات في مقاييس البحث، تكفل تحقيق أغراض البحث.

للبحث الحالي والاعتماد عليها، تم استخدام معامل الثبات لقياس مدى ثبات أداة القياس، أي بمعنى التأكد من أن النتائج ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على المشاركين ذاتهم في أوقات متباعدة، حيث يدل هذا الاختبار على قوة الارتباط والتماسك بين فقرات الاستبيان. وقد بلغت درجة الاعتماد على هذا الاستبيان ككل وفقاً لمقياس ألفا كرونباخ (0.969)، وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها. ويوضح الجدول رقم (2) معاملات ثبات أداة البحث لمحاوَر البحث، حيث تبين أن المحور الثالث المتعلق بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة

جدول (2): نتائج ثبات وصدق استمارة الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	معاملات الثبات
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.	5	0.903
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.	5	0.894
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية.	5	0.944
معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة.	15	0.969

■ اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار كولمغوروف سمرنوف Kolmogorov - Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وقد أشارت نتائجه (جدول رقم (3)) إلى عدم تبعية محاور البحث وأبعاده للتوزيع الطبيعي، لأن القيم الاحتمالية لمحور وأبعاد البحث أقل من مستوى الدلالة (0.05). ووفقاً لهذه النتائج تم استخدام الاختبارات اللامعلمية لاختبار فرضيات البحث.

كما تم اختبار صدق استمارة الاستبيان للتأكد من نجاح الأداة على قياس المتغيرات التي وجدت من أجلها، وذلك بأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات ككل ليتم الوصول إلى معامل الصدق بقيمة (0.984)، وهي نسبة عالية تشير إلى أن المقياس يقيس الغرض الذي نسعى إلى تحقيقه.

جدول (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (كولمغروف سمرنوف)

القيمة الاحتمالية	القيمة الاحصائية	المحور
0.000	0.127	المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.
0.000	0.135	المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.
0.000	0.115	المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية.

9. تحليل البيانات:**(1) تحليل خصائص المشاركين مفردات عينة البحث:**

78.5% من إجمالي المشاركين بعينة البحث، بينما 15.6% من حملة الدبلوم العالي، و5.9% حاصلين على درجة الماجستير، وبالتالي يتمتع أفراد العينة بمستوى مناسب من التأهيل العلمي العالي ما يمكنهم من فهم أسئلة استمارة الاستبيان ومن ثم الإجابة عليها بدقة.

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (4) إلى أن معظم المشاركين من مفردات عينة البحث من حملة البكالوريوس ونسبتهم

الجدول (4): توزيع مفردات عينة البحث حسب المؤهل العلمي

م	البيان	العدد	النسبة
1	دبلوم	8	15.6%
2	بكالوريوس	39	78.5%
3	ماجستير	3	5.9%
	المجموع	50	100%

المتبقية موزعة ما بين إدارة الأعمال والاقتصاد، وهذه نتيجة تعزى لطبيعة ومتطلبات القيام بالعمل في القطاع المصرفي.

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (5) إلى أن ما نسبته 63% تقريبا من عينة البحث هم من تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، وأن النسبة

الجدول (5): توزيع مفردات عينة البحث حسب التخصص العلمي

م	البيان	العدد	النسبة
1	محاسبة	23	45.2%
2	تمويل ومصارف	9	17.8%
3	إدارة أعمال	16	31.9%
4	اقتصاد	1	2.2%
5	أخرى	1	3.0%
	المجموع	50	100%

يعطي مصداقية جيدة للإجابات، لأن لديهم معرفة جيدة بطبيعة العمل بالقطاع المصرفي، وهذا مؤشر جيد على درايتهم وفهمهم لنظام الائتمان المصرفي، ويعتقد الباحث أن إجابات مفردات العينة ستكون ذات موثوقية عالية.

ينتضح من الجدول رقم (6) أن ما نسبته 34% من أفراد عينة البحث يعملون بوظيفة (مدير عام-مدير فرع)، وكذلك فإن موظفي إدارة الائتمان شكلوا ما نسبته 66% من مفردات عينة البحث، ويعتقد الباحث أن ارتفاع نسبة رؤساء الأقسام

الجدول (6): توزيع مفردات عينة البحث حسب الوظيفة الحالية

م	البيان	العدد	النسبة
1	مدير عام	2	4%
2	مدير فرع	15	30%
3	مدير إدارة الائتمان	5	10%
4	رئيس قسم	25	50%
5	أخرى	3	6%
	المجموع	50	100%

الائتمان المصرفي، ما يعزز الثقة في نتائج البحث، بينما كانت نسبة المشاركين الذين تقل خبرتهم عن خمس سنوات 11.1%.

يشير الجدول (7) إلى أن ما نسبته 88.9% من المشاركين في البحث تزيد خبرتهم عن خمس سنوات، مما يعني أنهم يتمتعون بخبرة جيدة في مجال تقديم خدمة

الجدول (7): توزيع مفردات عينة البحث حسب سنوات الخبرة في مجال الائتمان المصرفي

م	البيان	العدد	النسبة
1	أقل من خمس سنوات	6	11.1%
2	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	10	19.3%
3	من 10 إلى أقل من 15 سنة	12	24.4%
4	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	14	28.9%
5	من 20 سنة فأكثر	8	16.3%
	المجموع	50	100%

والانحرافات المعيارية لتحليل آراء وتوجهات المشاركين من مفردات عينة البحث، فيما يتعلق بقياس فقرات استمارة الاستبيان، وقد تم تصنيف إجابات مفردات العينة إلى خمسة بدائل تدرجت من موافق

(2) التحليل الوصفي لفقرات استمارة الاستبيان:

تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسطات الحسابية

بشدة إلى غير موافق بشدة، كما تم تحديد قيمة المتوسط الفرضي بـ (3) وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3) فهذا يعني موافقة مفردات العينة على هذه الفقرات.

(3) تحليل إجابات مفردات عينة البحث حول مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية:

يشير تحليل النتائج الواردة بالجدول رقم (8) إلى أن إجابات مفردات عينة البحث تتجه جميعها نحو الرفض فيما يخص إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، حيث أوضحت النتائج بأن دراسة عناصر الأنشطة التشغيلية تساعد في تحديد وقياس المخاطر المصاحبة لعملية منح الائتمان جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بمتوسط حسابي (2.607) وانحراف معياري (0.9704)، يليه في المرتبة الثانية عملية تحليل وتفسير بنود النشاط التشغيلي يؤدي إلى تقليل مخاطر منح الائتمان إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا البند (2.541) وانحراف معياري (0.8985)، وجاء محور قيام المصارف التجارية باستخدام المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.511) وانحراف معياري (0.9915).

وفي المرتبة الرابعة جاءت مساهمة خبرة مسؤولي منح الائتمان في عملية تحليل معلومات الأنشطة التشغيلية بكفاءة وفاعلية في القرارات الائتمانية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.504) وانحراف معياري (0.9687)، وجاء في المرتبة الأخيرة محور دور المعلومات التي يتم الحصول عليها من النشاط التشغيلي في إمكانية التنبؤ بالعائد والمخاطر، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.304) وانحراف معياري (0.9485)، وبشكل عام بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين من مفردات عينة البحث (2.493) وانحراف معياري (0.7256)، ويلاحظ أن المتوسط العام أقل من المتوسط الافتراضي المتعمد في هذا البحث وهو (3)، مما يشير إلى أن المشاركين من مفردات عينة البحث لديهم ادراك ضعيف لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.

الجدول (8): تحليل إجابات مفردات عينة البحث حول إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تحليل وتفسير بنود النشاط التشغيلي يؤدي إلى تقليل مخاطر منح الائتمان.	2.541	0.8985	2
2	يمكن عن طريق دراسة عناصر الأنشطة التشغيلية الحصول على معلومات تساعد في تحديد وقياس المخاطر المصاحبة لعملية منح الائتمان.	2.607	0.9704	1
3	تساهم خبرة مسؤولي منح الائتمان في عملية تحليل معلومات الأنشطة التشغيلية بكفاءة وفاعلية في القرارات الائتمانية.	2.504	0.9687	4
4	تقوم المصارف التجارية باستخدام المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية في التنبؤ بالمخاطر المستقبلية.	2.511	0.9915	3
5	تلعب المعلومات التي يتم الحصول عليها من النشاط التشغيلي في إمكانية التنبؤ بالعائد والمخاطر.	2.304	0.9485	5
	المتوسط العام	2.493	0.7256	

والتزاماتهم القائمة، وبانحراف معياري (0.9427-1.0237)، وكان المتوسط العام أقل من المتوسط الافتراضي المعتمد في البحث، حيث كان المتوسط العام لإجابات المشاركين من مفردات عينة البحث (2.945) بانحراف معياري (0.8135)، ويشير ذلك إلى أن إجابات المشاركين من مفردات عينة البحث تتجه بشكل عام نحو عدم إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

(4) تحليل إجابات المشاركين حول مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية:

يتضح من خلال إجابات مفردات عينة البحث في الجدول رقم (9)، أن متوسط الإجابات لمدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية يتراوح بين (3.163) لدور المعلومات المتعلقة بالنشاط الاستثماري لتحديد وتقدير الأموال المستثمرة، و(2.830) لمساهمة النشاط الاستثماري على توفير بيانات ائتمانية واضحة عن العملاء المتعلقة بتاريخهم المالي

الجدول (9): تحليل إجابات مفردات عينة البحث حول مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تساعد المعلومات التي يوفرها النشاط الاستثماري على عملية تقييم مخاطر منح الائتمان.	2.904	1.1122	4
2	يمكن من خلال دراسة المعلومات المتعلقة بالنشاط الاستثماري تحديد وتقدير الأموال المستثمرة.	3.163	1.0237	1
3	تساهم المعلومات الخاصة بالنشاط الاستثماري في تحليل الوضع المالي للعملاء مما يقلل من مخاطر منح الائتمان.	2.919	0.9467	2
4	تجاهل تحليل وتفسير المعلومات المتعلقة بالنشاط الاستثماري يؤدي إلى ارتفاع مخاطر منح الائتمان.	2.909	0.9624	3
5	يساعد النشاط الاستثماري على توفير بيانات انتمائية واضحة عن العملاء المتعلقة بتاريخهم المالي والتزاماتهم القائمة	2.830	0.9427	5
	المتوسط العام	2.945	0.8135	

عينة البحث التي أشارت إليها المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات التي تقيس البنود المقترحة لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية، تراوحت ما بين (2.333-2.630)، مما يدل على أن إجابات المشاركين جاءت بالرفض على جميع الفقرات، حيث أنها كانت أقل من المتوسط الافتراضي.

(5) تحليل إجابات المشاركين حول مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية:

يوضح الجدول رقم (10) أن نتائج تحليل إجابات المشاركين من مفردات

الجدول (10): تحليل إجابات مفردات عينة البحث حول مدى إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية.

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يمكن تحديد نسبة المخاطر الائتمانية التي تواجه العملاء من خلال دراسة وتحليل النشاط التمويلي بشكل جيد.	2.533	1.0280	3
2	الحصول على معلومات وفيرة وكافية عن النشاط التمويلي يساعد في اتخاذ قرارات سليمة لمنح الائتمان	2.548	1.0560	2
3	وجود خطط وسياسات واضحة للنشاط التمويلي يؤدي إلى السيطرة على مخاطر منح الائتمان.	2.630	1.0275	1

4	0.9432	2.363	الإجراءات والقرارات الفعالة المتعلقة بالنشاط التمويلي يساهم في عملية التحكم بمخاطر منح الائتمان.
5	0.9620	2.333	تعزز المعلومات التي يوفرها النشاط التمويلي عملية اتخاذ قرار منح الائتمان.
	0.8694	2.481	المتوسط العام

(H1)، أي أنه "لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية".

2- القيمة المشاهدة للفرضية (P-Value = 0.018) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، أي أنه "لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية".

3- القيمة المشاهدة للفرضية (P-Value = 0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)، أي أنه "لا يوجد إدراك لدى مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية".

(6) التحليل الاستنتاجي للبيانات واختبار فرضيات البحث:

تم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي اللامعلمي من أجل اختبار فرضيات البحث، بهدف الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية، وذلك باستخدام اختبار الإشارة، نظراً لأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، واختبار فرضيات البحث تم صياغة فرض العدم (H0) بحيث يشير إلى أن متوسط المجتمع أكبر من أو يساوي المتوسط الافتراضي المعتمد في هذا البحث وهو (3)، ويعبر عنه إحصائياً كما يلي:

$$H_0: \mu \geq 3$$

ويشير الفرض البديل (H1) إلى أن متوسط المجتمع أقل من المتوسط الافتراضي المعتمد في هذا البحث وهو (3)، ويعبر عنه إحصائياً كما يلي:

$$H_1: \mu < 3$$

ويوضح الجدول رقم (11) أن نتائج اختبار الإشارة للمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية إلى:

1- القيمة المشاهدة للفرضية (P-Value = 0.00) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة

جدول (11): نتائج اختبار الإشارة للمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية

البعد	المتوسط	الانحراف	القيمة الاحتمالية
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية.	2.493	0.7256	0.00
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية.	2.945	0.8135	0.018
المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية.	2.481	0.8694	0.00

10. نتائج البحث:

11. توصيات البحث:

على ضوء ما تقدم، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها في البحث، يوصي الباحث:

1. ضرورة زيادة قدرة مفردات عينة البحث (مسؤولي منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية قيد البحث) على تحليل المعلومات المحاسبية وقيام الشركات بزيادة درجة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المنشورة في قائمة التدفقات النقدية.

2. ضرورة الاهتمام بالمؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية عند منح الائتمان المصرفي.

3. التأكيد على أهمية إرفاق قائمة التدفقات النقدية ضمن متطلبات منح الائتمان للعميل، ليتمكن موظفو الائتمان من استخدامها في الكشف على موقف العميل المالي طالب الائتمان واتخاذ القرار الائتماني المناسب.

توصل الباحث من خلال نتائج تحليل بيانات البحث، ونتائج التحليل الإحصائي، واختبار فروض البحث إلى نتيجة رئيسية مفادها عدم إدراك مسؤولي منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية قيد البحث لدور المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية، وقد يعزى ذلك لضعف وكفاءة مسؤولي منح الائتمان في عملية تحليل المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية للتنبؤ بالمخاطر المستقبلية، على الرغم من أنهم حاصلون على مؤهلات علمية في مجال المحاسبة والعلوم المصرفية، فضلا عن تخصصاتهم وسنوات خبرتهم في العمل المصرفي وتحديدا فيما يتعلق بمنح الائتمان. كما توصل الباحث أيضا إلى أن المصارف قيد البحث لا تولي أهمية كافية لدراسة وتحليل قائمة التدفقات النقدية، والتي تمكنها من تحديد كفاية التدفقات النقدية للوفاء بالالتزامات، والذي انعكس في عدم اهتمام هذه المصارف بطلب تقديم قائمة التدفقات النقدية من العملاء عند اتخاذ قرار منح الائتمان، والذي يؤدي بدوره إلى نتائج غير جيدة في ذات الشأن.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

- الكيلاني، قيس أديب وقدمي، ثائر عدنان. 2003. استخدام قائمة التدفقات النقدية لتقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، عمان، الأردن.
- بابكر، بشير بكري. 2014. جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية. أطروحة دكتوراة في التمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- حجازي، وجدي حامد. 2011. تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، دار التعليم الجامعي، القاهرة، مصر.
- خنفر، مؤيد راضي وفلاح، غسان. 2007. تحليل القوائم المالية-مدخل نظري وتطبيقي. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- دهمش، نعيم وآخرون. 1999. مبادئ المحاسبة. عمان: دائرة المكتبة الوطنية.
- زوبي، أكرم علي. 2000. استخدام قائمة التدفقات النقدية وبعض المؤشرات المالية في تقييم السيولة، الربحية، الكفاءة-دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الليبية. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.
- سمير، مسياء محمد. 2013. مدى إدراك المحاسبين والمنفقين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية للممارسات المحاسبية الإبداعية على قائمة التدفق النقدي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- عبدالحمد، عبدالمطلب. 2000. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- عبدالمجيد، محمد. 2016. مقاييس الأداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها في قرارات منح الائتمان المصرفي. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، خرطوم، السودان.
- علي، عبدالعزيز عبدالله. 2009. تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- أبو نصار، محمد وحيدان، جمعة. 2002. معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعلمية. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- أحمد، عبدالناصر شحدة السيد. 2008. الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محلي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحلي الأوراق المالية في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد. 2003. إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- الدغيم، عبدالعزيز والأمين، ماهر وانجرو، إيمان. 2006. التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3.
- السيسي، صلاح. 2004. قضايا مصرفية معاصرة. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- الصبان، محمد سمير وآخرون. 2000. المحاسبة المالية المتوسطة. الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- الفرجاني، إبراهيم مسعود. 2013. دراسة إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية. المؤتمر العلمي الدولي الخامس، إدارة وتنمية رأس المال الفكري في المنظمات العربية بين الواقع والمأمول. المجلد الثاني، العدد الأول.
- الكلوت، خالد محمود. 2005. مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني: دراسة ميدانية على المصارف العامة في قطاع غزة. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ions. Accounting and Business Research. Vol.25, No 98.

- قويدر، ابتسام. 2014. دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري "BEA"- وكالة قسنطينة. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

- مطر، محمد. 2003. الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

- مطر، محمد وعبيدات، احمد. 2007. دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسبة الاستحقاق وذلك للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4.

- مفتاح، صالح ومعارفي، فريدة. 2007. المخاطر الائتمانية-تحليلها-قياسها-إدارتها والحد منها. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة. كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتون، الأردن.

- ملو العين، علاء. 2011. دور المعلومات المحاسبية المشتقة من قائمة التدفق النقدي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية. مجلة الأفاق الاقتصادية، مجلد 32، العدد 119، الصفحات من 11 إلى 62.

- نصر الدين، عبد الوهاب وآخرون. 2010. المحاسبة عن الأدوات المالية وتحليل السياسات المحاسبية في صناعة التمويل والمنتجات السياحية. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

2. المراجع الأجنبية:

- Daniel S. and Glenn W. 1990. *Fundamentals of Financial Accounting*. 6th edition Texas: Irwin.

- Jones, Stewart: and Others. 1990. An Evaluation of Decision Usefulness of Cash Flow Statement By Australian Reporting Intuit-